

تعيينها عينها وهو غير ثابت علمه لا يقال لان يكون هناك
 حقائق مختلفة واجبة الوجود تعين كل منها عينه فلا
 مع ذلك من اقامة البرهان على التوحيد **فصل**
 ان الواجب لذاته واجب من جميع جهات متسوية في حادثة
 لان ذاته كائنية فيما له من الصفات فيكون واجبا من جميع
 الجهات وانما قلنا ان ذاته كائنية فيما له من الصفات لان
 لو لم تكن كائنية فيما له من الصفات لكان شي من صفاته متساويا
 فيكون لغيره اي وجوده علة في الجملة لوجوده
 الصفة وعينية اي عدم علة لوجودها ولو كان كذلك لكان
 ذاته اذا اعتبرت من حيث هي في بلاد شرط حضور الغير وعينية
 ان يجب الوجود لذاتها ان يجب مع وجود تلك الصفة او
 مع عدمها فان كان الواجب مع وجود تلك الصفة لم يكن
 وجودها اي الصفة من حضور غيره لوصوله بذات الواجب
 حيث هي بلا اعتبار حضور الغير وان كان مع عدمها
 لم يكن عدمها من عينية لوصوله بذات الواجب حيث هي

اي ليس حاله

حي هي بلا اعتبار عينية الغير ومنها بحث اذ لا يلزم من عدم اعتبار
 امر عدم ذلك الامر والذات يجب وجودها اي ذات الواجب لولا
 لم يكن الواجب واجبا لذاته لذهب هذا المقول بالذات لحيث ان
 الدليل فيها مع ان ذات الواجب غير كائنية في حصولها التوحيدي
 على العور متعارفة للذات ضرورة وقيل الدليل في اللذات لان
 ان يقال ما هو ممكن للواجب الصفات يوجب ذاته فهو واجب
 الحصول اما الكبرى فقط واما الصغرى فلذاتها لم يصدق لكان
 وجوب وجود بعض الصفات لغير الذات فذلك الغير لكان
 واجبا لذاته لزم تعدد الواجب والكان ممكن فاما ان يوجب
 الذات فيلزم كونها موجبة للبعض الذي فرضنا بالغير
 موجبة اياها من الصفات اذ الواجب للوجوب موجب اوله
 ويكون وجوده موجبا ان يوجب وينقل الكلام اليه فاما ان يوجب
 سلسلة الموجبات الي غير النهائية او ينتهي الي موجب
 يوجب الذات ويلزم خلاف المفروض والواصل ان الذات
 لو لم توجب الصفات باسرها لزم احد الدور المستفاد من

وكل واجب ذاته